أسلحة الدمار الشامل ونزع السلاح في الشرق الأوسط 5-5

لا سلام دائم دون التوصل إلى ترتيبات أمنية تسليحية

طارق حسين جسام
بغداد

المقدمة

كانت ولا زالت منطقة الشرق الاوسط من اكثر المناطق المكتظة بالتغيرات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، ومن هنا تبرز اهمية احتياج دول المنطقة دون استثناء للأمن والسلم الدوليين والبحث عن الاستقرار والتنمية المستدامة ولهذا تسلك تلك الدول طرقاً عدة من اجل الوصول الى مجالات توليد الطاقة النووية السلمية، ولكن المشكلة الكبرى في هذا الصدد من الصعوبة بمكان الفصل بين مقتضيات تلك الأهداف المشروعة وغيرها التي قد تكون غير مشروعة.

المشكلات معاهدة حظر الانتشار النووي

أهم المشكلات التي تواجه فعاليات معاهدة حظر الانتشار

أ- فشل الدول الاطراف الحائزة على الاسلحة النووية من احراز اي تقدم فيما يتعلق بموضوعة نزع السلاح.

ب- سجل اكثر من خرق للمعاهدة او للتعهدات التي تنص عليها اتفاقية ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية من قبل محدود من الأطراف في حين انه من الضروري دراسة المسائل الأساسية المتعلقة بالتحقيق والامتثال والموثوقية والتطبيق وتجدر الإشارة هنا إلى انه لا يوجد في العالم دول كثيرة تطمح إلى حيازة أسلحة النووية وانه لا يوجد إرهابيون يمتلكون قدرات نووية وطالما أن العلاقات بين القوى العظمى تتميز بالتعاون وان التوترات الإقليمية لا تشهد تصعيدا فلا يوجد سبب يدعو إلى خوف من انهيار معاهدة حظر الانتشار والعكس الصحيح.

ولا تزال الفكرتان الأساسيتان اللتان تشكلان جوهر معاهدة حظر الانتشار النووي تحظيان بدعم دولي قوي: الفكرةالاولى التي تقول بأنه كلما زادت الأصابع التي فوق الأزرار النووية كلما زاد حجم الأخطار التي تحيط بالعالم، والفكرة الثانية التي تؤكد ان التزام الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم الانتشار، والتزام الدول الحائزة لها بنزع السلاح سينتج عالم أكثر أمناً.

ج- قضية كوريا الشمالية، وهي أن البند المتعلق بالانسحاب من المعاهدة، لا يصف هذا العمل بالخطورة التي يمثلها فعلاً، بل يصفه بأنه خطوة إجرائية بكل بساطة، ويتعين أن يلفت الانسحاب من المعاهدة انتباه كافة الأطراف وكذلك مجلس الأمن الدولي، الذي سيقرر إن كان الانسحاب يشكل خطراً على السلام ويدرس التدابير التي ربما يقوم باتخاذها، لأنه في حال الفشل، ستفكر أطراف أخرى في إعادة النظر بالتزامها بالمعاهدة.

د- عدم وجود بند ينص على إنشاء أمانة سر دائمة لمساعدة الأطراف على تطبيق المعاهدة.

ولتعزيز الثقة بالمعاهدة وتطوير الالتزامات المترتبة عليها فقد وافقت الدول الأطراف عام 1995، على تمديد العمل بالمعاهدة لأجل غير مسمى، كجزء من مجموعة التزامات تضمنت قراراً يتعلق بمبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح، وقراراً يتعلق بتعزيز عملية المراجعة وقراراً يتعلق بإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وقد واصل مؤتمر مراجعة المعاهدة الذي عقد عام 2000 عملية التعاون المتعدد الأطراف، وجرت الموافقة على وثيقة نهائية تضمنت الخطوات العملية الثلاث عشرة "لإحراز مزيد من التقدم نحو نزع السلاح النووي، واعتبرت هذه الخطوات بمثابة استمرار وتطوير للاتفاقات. ومن أجل إنعاش معاهدة حظر الانتشار النووي، قدمت اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل WMDC توصيات تضمنت ما يلي:

يتعين على جميع الأطراف في معاهدة حظر الانتشار النووي الرجوع إلى الالتزامات الأساسية والمتوازنة بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح، والتي تعهدت بها في إطار المعاهدة.

على جميع الأطراف في المعاهدة تنفيذ البند المتعلق بمبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح والبند المتعلق بمراجعة المعاهدة. والتشجيع على تنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة لنزع السلاح النووي، والتي اعتمدت عام 2000.

على جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمشاركة في معاهدة حظر الانتشار قبول الضمانات الشاملة بصورتها المعززة في البروتوك ول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ينبغي على الدول الأطراف في معاهدة حظر الانتشار إنشاء أمانة سر دائمة للاضطلاع بالمسائل الإدارية للأطراف في المعاهدة، والتي تكلف بتنظيم مؤتمرات مراجعة.

وعلى الرغم من أهمية معاهدة حظر الانتشار حتى في صيغتها الحالية والإضافات التي أحدثتها المراجعات عليها، فإن انتقادات وجهت إليها شملت أموراً عدة أبرزها:

أن المعاهدة لم تصحح الوضع القائم في حينه (خلال الحرب الباردة) بل على العكس ساعدت على تكريس الوضع الخاطئ والمتمثل بـ "الامتياز النووي" للدول الحائزة للأسلحة النووية (وهي الدول التي أنتجت وفجرت أسلحة نووية قبل كانون الثاني/يناير 1967، كما نصت على ذلك المادة الأولى من المعاهدة).

أنها لا تضم كل دول العالم وبالتالي سوف تكون الدول غير الأطراف فيها غير ملزمة بعدم إنتاج أو حيازة أي أسلحة نووية أو أجهزة تفجيرية أخرى وهذا ما حصل بالفعل مع الهند وباكستان وإسرائيل ودول اخرى تسعى للحيازة او الانتاج.

أنها اهتمت كثيراً بمنع ما اصطلح على تسميته "الانتشار الأفقي" أي منع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من حيازتها بينما أبدت اهتماماً قليلاً بمنع ما يسمى بـ"الانتشار العمودي" أي تطوير الأسلحة النووية وزيادتها بالنسبة للدول الحائزة عليها.

- أنها غير منصفة في توزيع الالتزامات على الدول الأطراف، حيث ألزمت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بإخضاع أنشطتها النووية السلمية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في حين أنها لم تفعل الشيء ذاته مع الدول الحائزة للأسلحة النووية.

- أنها تمنع الدول الحائزة للأسلحة النووية وحدها من مساعدة الدول الأخرى في انتاج وحيازة أسلحة نووية أو أجهزة تفجيرية نووية أخرى، مع العلم أن هناك دولاً غير نووية قادرة على صنع أسلحة نووية (كندا، السويد، اليابان).

ومحاولة من مجلس الامن ولسد بعض هذه الثغرات تبنى القرار رقم 255 لعام 1968 والذي تضمن التزامات معينة من الدول النووية تجاه الدول غير النووية في حال الاعتداء عليها ثم القرار 984 لعام 1955 والذي حدد نوع المساعدة الممكنة لهذه الدول، ولكن رغم أهمية القرارين المذكورين، فإنهما ما زالا بعيدين عما تطمح إليه الدول غير النووية الأطراف في معاهدة منع الانتشار والذي تقيض الوصول إلى معاهدة دولية واضحة وملزمة للحيلولة دون الاعتداء النووي عليها، أو الدفاع عنها في حال حدوثه.

الخلاصة

إن الخطورة زيادة حد سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط ذلك السباق الذي تطور من مجرد التنافس على امتلاك الأسلحة التقليدية إلى السعي للحصول على الأسلحة فوق التقليدية (أسلحة الدمار الشامل) على مدار العقود الماضية من عمر الصراع العربي – الإسرائيلي وقد ساهمت الدول الكبرى في زيادة وتيرة هذه السباق حيث اعتبرت إن بيعها السلاح لدول المنطقة سوف يمكنها من تدعيم دورها وحماية مصالحها في منطقة الشرق الأوسط تلك المنطقة التي كانت مجالا خصبا للتنافس بين القوتين العظمتين طوال فترة الحرب الباردة ومن خلال ما ورد يمكن أن توصل إلى النتائج التالية:-

1- إن الفترة منذ نهاية الحرب الباردة تميزت بتزايد المخاوف على المستوى الدولي من انتشار أسلحة الدمار الشامل وبخاصة إن هذه الأسلحة تنتشر في العديد من المناطق التي تشهد صراعات إقليمية وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط.

2- إن وجود خلاف جذري حول أولوية التسوية بموضوع التسلح الإقليمي فهناك اتفاق عام حول ارتباط عملية إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل بعملية التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي لكن وجهة النظر العربية تشير إلى انه لا يمكن تحقيق السلام الدائم في المنطقة دون التوصل إلى ترتيبات أمنية تسليحية وبخاصة فيما يتعلق بأسلحة الدمار بينما تركز وجهة النظر الإسرائيلية على ضرورة أن يتحقق السلام الدائم في المنطقة دون التوصل إلى ترتيبات أمنية تسليحه وبخاصة فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل بينما تركز وجهة النظر الإسرائيلية على ضرورة أن يتحقق السلام أولا في المنطقة ثم يتم التفاهم حول ضبط التسلح الإقليمي.

3- إن الجهود الدولية كافة لم تنجح في حل مشكلة أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط أو حتى في وضعها على طريق الحل بصورة يمكن معها تحدي\ ملامح معينة لمستقبلها في مدى زمني يمكن تحديده ويرجع ذلك بالأساس إلى سياسة الكيل بمكيالين التي تنتجها القوى الدولية فيما يتعلق بإسرائيل لإجبارها على اتخاذ مواقف أكثر جديه .

4- إن تحقيق هدف إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل كافة يتطلب جهودا مكثفة ومنسقة على كافة المستويات والأصعدة سواء على مستوى المجتمع الدولي ممثلا في مؤتمر نزع السلاح التابع للأمم المتحدة أو في إطار مفاوضات السلام المتعددة الأطراف في الشرق الأوسط ولجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي المنبثقة عنها.

5- ضرورة إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بان دول المنطقة لن تقبل استمرار احتكار إسرائيل لامتلاك الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ومحاولة التوصل إلى إجماع عربي يؤكد ضرورة تخلي إسرائيل عن ترسانتها النووية إذا كانت ترغب في التحقق التوصل إلى مصالحة تاريخية شاملة مع العرب مع تنبيه الولايات المتحدة إن امتلاك إسرائيل أسلحة نووية يخلق ضغطا مستمرا على الحالة الأمنية لدول المنطقي مما يساعد على تبلور نظرية إمكانية ردع السلاح النووي بامتلاك أسلحة تدمير شامل غير نووية أسهل في الانتهاج واقل في التكلفة .

6- ان الدبلوماسية العربية في المرحلة القادمة ينبغي أن تركز على تنسيق الجهود المشتركة بين الإطراف الإقليمية كافة ودول العالم الثالث للدعوة إلى إعادة نظر في نظام منع الانتشار الأسلحة النووية، واتخاذ الخطوات العلمية لتطبيق القرارات المجتمع الدولي بشان جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والدعوة إلى ضرورة تنفيذ القرار مجلس الآمن رقم 487 لعام 1981 والذي يدعو إسرائيل الى أن تخضع جميع مرافقتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

7- إن السلام الحقيقي في الشرق الأوسط لن يتحقق في حالة استمرار وجود أسلحة الدمار الشامل في المنطقة كما إن دول المنطقة لن تقبل أن يستمر تهديد أمنها دون محاولة إنهاء هذا التهديد أو التوازن معه كما إنها لن تقبل أي صيغة لحل مشكلة أسلحة الدمار الشامل تتجاوز أو تتجاهل العقبة الأساسية المسببة للخل الاستراتيجي في المنطقة وهي الأسلحة النووية الإسرائيلية.

خبراء الأسلحة يفحصون قذائف سامة

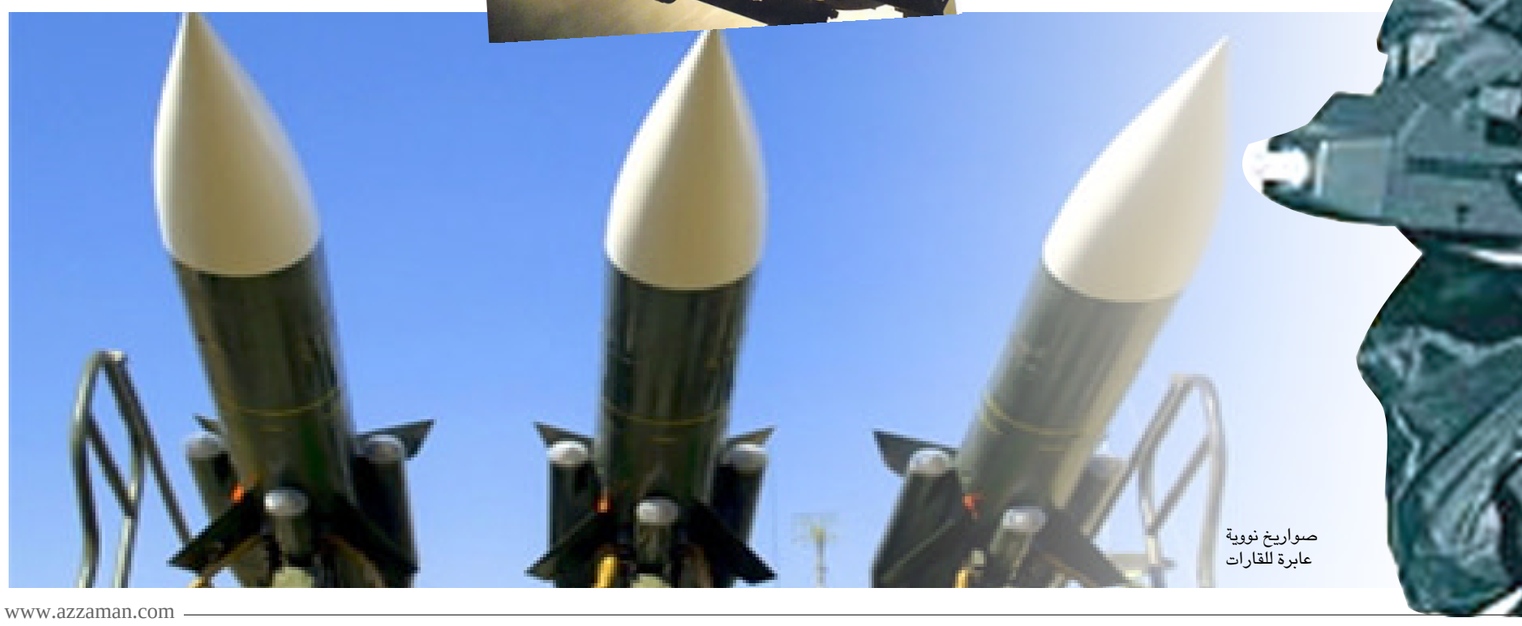

صواريخ نووية عابرة للقارات

المراجع العربية

1. ، خليل حسين blogs.drkhalilhussein//http: com.pot
2. إيهاب وهبة، "المنتدى النووي رؤى من الشرق الاوسط تحليل المواقف العربية قبيل مؤتمر المراجعة لمعاهدة حظر الانتشار النووي لعام 2015 " مصر، اغسطس 2014

المراجع الاجنبية

1. Cohen Tom ,Laura ,Smith-Spark and ,US" to agree Russia Syria on framework weapons chemical." (2013)
2. Morris ,Love- day. ....MichaelBirnbaum" Destroyed has Syria Weapons Chemical Interna- ,Facilities Inspectors tional Washing- The ".î.Say
3. Corder Mike .(2013 ember 16) Post ton Sep- docu- OPCW program: cin ment." Star Daily The
4. Syria" declares new facili- weapons chemical ties." .News BBC .August 8 2013
5. Khoury ,Jack ."Hamas for Responsibility Claims Kid- Teensí Israeli Three Murder and napping". (2014)
6. Sullivan ,Joseph Denis ,Jones Kimberly and Global .a watch--Egypt: security Abc- .handbook reference clio ,2008.
7. Dahl ,Fredrik ."Syria nucle- Syria remove to fails atomic UN from probe ar Haaretz ."agenda s watchdog
8. Follath ,Erich ."Assadís to Points Evidence Secret: Nuclear for Push Syrian Spiegel Der ".Weapons (2015).

□ إشارة من الباحث بان المعلومات التي وردت بالبحث وخاصة فيما يتعلق بقدرات أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط لاتمثل رايه بل هي معلومات تم جمعها من مصادر لباحثين وخبراء في المنظمات الدولية ذات الصلة وتم ادراجها لاستكمال منهج البحث العلمي وهي ليست معلومات سرية او ممنوعة وكذلك فيما يتعلق بالملف السوري .

□ مستشار قانون دولي